واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل

*أحمد كامل حسين الناصح

المستخلص:

أن عملية تطوير القطاع الخاص(المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة)أضحت القوى المؤثرة في معظم بلدان العالم وبالاخص في الدول المتقدمة بشكل خاص والدول النامية بشكل عام ،وذلك لآنها تساهم في زيادة النمو الاقتصادي لذلك البلد من خلال تقديم العدد الآكبر من فرص التشغيل والقوة العاملة والمساهمة في قيمة الانتاح الآجمالي وغيرها.

لذلك كان الهدف من البحث هو الوقوف على واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ودورها في التشغيل وتقدير حجم العمالة التي تساهم بها بنسب مئوية معتمده في ذلك على تقارير الجهاز المركزي للاحصاء وبعض بحوث الباحثيين الذين سبقوني في هذا الموضوع الهام.

تبين نتائج البحث بأن الصناعات الصغيرة هي الآكثر عددا وأنتشارا من الصناعات المتوسطة في العراق وقد اخذ هذا العدد في كلا الصناعتين بالآنخفاض تدريجيا خاصة بعد سنة 2003 وسقوط نظام الحكم وساهمت هذه الصناعات في أمتصاص عدد لا بأس به من العاطلين عن العمل وبنسبة(98.63%)من القوى العاملة في الصغيرة لسنة 2000 ،بينما كانت اقل نسبة لها لسنة 2005 والتي بلغت (96.30%) من القوى العاملة في القطاع الخاص اما عن قيمة الانتاج الآجمالي التي كانت قد وردة تقارير الجهاز المركزي للاحصاء سنة 2005 المتوسطة في سنة 2005 فهي لاتتناسب مع الواقع الاقتصادي العراقي الذي يشير الى أنخفاض النمو الاقتصادي وأنخفاض أعداد المنشأت المتوسطة بشكل ملحوظ وأتساع البطالة في سنة 2005 نتيجة تردي الظرف الامني وعدم استقرار البلد مقارنة بسنة2000 . ومن أهم مقترحات البحث هي انه لايمكن قيام وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ألا من خلال وضع قوانيين وأجراءات تهدف الى تنظيم هذه الصناعات وتطويرها من خلال تمويل المستثمرين وتأهيل وتدريب العاملين والآعفاء من الضرائب والرسوم الكمركية المترتبة على استيراد المواد الاولية للتصنيع .وعلى وزارتي التجارة والصناعة تنظيم أستيراد السلع المنافسة للصناعة المحلية في الاسواق العراقية بالشكل الذي لا يضر أسواق الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

* مدرس مساعد / جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد

مقبول للنشر بتاريخ 2008/3/2

Abstract :

THE DEVELOPMENT IN SECTOR SPECIAL (INDUSTRIES SMALL AND MEDIAL) GOT OF INFLUENT POWER IN MOST OF WORLD COUNTRIES AND ESPECIALLY IN THE ADVANCED COUNTRIES AND IN THE SLOVEN COUNTRIES PUBLICLY.BECAUSE IT SHARES IN DEVELOPMENT OF THE ECONOMIC GROWTH FOR THAT THE COUNTRY FROM THROUGH THE SAVING OF CHANCES FOR BIG NUMBER FROM THE LABOUR FORCE FOR WORKING AND SHARE IN THE TOTAL PRODUCTION VALUE AND MORE THAN THAT.

SO THE AIM FROM THE SEARCH WAS KNOWLEDGE ACTUAL FOR INDUSTRIES SMALL AND MEDIAL IN IRAQ AND EFFECT IT IN THE EMPLOYMENT.

FROM THROUGH THE SEARCH RESULTS FOUND THE INDUSTRIES SMALL MORE NUMBER AND DEPLOYMENT FROM THE INDUSTRIES MEDIAL IN IRAQ, AND NUMBERS THIS INDUSTRIES BEGAN BY DECREASE YEAR BY YEAR SPECIAL AFTER 2003 YEAR (FALL OF GOVERNOR) AND HELPED THESE INDUSTRIES IN EMPLOYMENT WHO THEY WAS WITHOUT WORK AND PERCENTAGE (8.49%) IN THE SMALL AND (22.51%) IN MEDIAL INDUSTRY FOR 2000 YEAR.WHILE SHARED THESE INDUSTRIES IN THE VALUE OF TOTAL PRODUCTION PERCENTAGE (11.92%) IN SMALL IND.FOR 2004 YEAR, AND (22.84%) IN MEDIAL FOR 2005 YEAR. AND THIS PERCENTAGE OF THE PRODUCTION DOES'NT PROPORTION WITH ACTUAL THE IRAQI ECONOMY WHICH INDICATE TO LANGUISH ECONOMIC GROWTH AND DECREASE OF INDUSTRIES MEDIAL NUMBERS CLEARLY AND INCREASE OF UNEMPLOYMENT IN 2005 YEAR BECAUSE SITUATION OF SECURITY BAD IN IRAQ WITH COMPARED WITH 2000 YEAR.

THE SEARCH SUGGEST,IT IS DO'NT BE THERE DEVELOPMENT IN INDUSTRIES SMALL AND MEDIAL IN IRAQ UNLESS PUT RULES AND PROCEDURES WHICH AIM TO ORGANISING AND DEVELOPMENT THIS INDUSTRIES FROM THROUGH CAPITALISING INVESTORS AND TRAINING LABORS AND DISCHARGING FROM TAXES AND CUSTOMS ON IMPORT OF MATERIALS ELEMENTARY FOR INDUSTRIALISATION. AND MUST DO THE BOTH MINISTRY OF TRADE AND INDUSTRY ON ORGANIZING IMPORT OF GOODS THE COMPETITIVENESS FOR DOMESTIC INDUSTRIES IN THE MARKETS OF IRAQ BY AIM, DAMAGE NOTHINGNESS OF INDUSTRIES SMALL AND MEDIAL IN IRAQ.

المقـــدمة:

لقد أولت الدول المتقدمة صناعياً مسألة تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة منذ ستينيات القرن الماضي. وامتد هذا الإيلاء إلى الدول متسارعة النمو في جنوب شرقي آسيا. وكذلك الهند وباكستان وغيرهما.

اما في العراق فقد تنبهت استراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007 نتيجة ملاحظة تسارع في خطى التقدم التكنولوجي والعولمة الاقتصادية على المستوى الدولي وما رافقها من تحويل الصناعات الكبيرة الى صناعات أنتاجية صغيرة وتوزيعها على مختلف دول العالم بحسب الميزة النسبية والكفاءة الانتاجية ،فأوصت بضرورة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وايجاد أليات تمويلية ملائمة لها في السنوات القادمة .

واشارت نتائج المسح الاجتماعي الذي اجراه الجهاز المركزي للاحصاء التابع لوزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الى ان اكثر من 9 ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر..حيث تبلغ نسبة الفقر في بلادنا 35% من اجمالي عدد السكان بينما يعيش 5% من ابناء الشعب في فقر مدقع،وان حوالي مليوني عائلة تعيش دون مستوى خط الفقر وفق الاسس التي تحددت بدولار للفرد الواحد على أساس تعادل القوة الشرائية لعام 1985، وحسب وكالات الامم المتحدة فان النسبة المئوية للعراقيين الذين يعيشون بأقل من دولار امريكي واحد / اليوم يتجاوز ال 54% من المواطنين ان بعض العوائل تعيش وضعا اقتصاديا مترديا لذلك كان لابد من السياسة الصناعية التحول من تبني وتشجيع الصناعات الكبيرة والتي يديرها القطاع العام وبتمويل القطاع النفطي (ريع النفط) الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها القطاع الخاص بهدف امتصاص أكبر عدد ممكن من البطالة ،الا ان هذا التحول يتطلب البدء بتنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق وما يتطلبه ذلك من أعادة الحياة للانشطة الاقتصادية وبمقدمتها الانشطة الصناعية كما كانت في السابق ولآهمية المنشات الصغيرة والمتوسطة بالعراق لابد من التأكد انه هل لهذه المنشات دور في حل المشكلات الاقتصادية المتمثلة بالتخلف الصناعي و المشاكل الاجتماعية المتمثلة بالعاطلين عن العمل.

فرضية البحث:

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفرضية التي تشير الى ((المنشات الصغيرة والمتوسطة لها دور في تحقيق التنمية الصناعية والقضاء على البطالة)).

مشكلة البحث :

عانى الاقتصاد العراقي في فترة الحصار الاقتصادي من الانخفاض بالكفاءة الانتاجية والجودة في المشاريع الاقتصادية وفي مقدمتها الصناعات الكبيرة منها بينما كان القطاع الخاص أقل تأثرا ،وبعد حرب 2003 على العراق وسقوط نظام الحكم أغلقت الكثير من الصناعات الصغيرة والمتوسطة بسبب الظروف الامنية التي يمر البلد مما اثر ذلك على تقليص الانتاجية وانتشار البطالة في هذه المشاريع وبالتالي تأثيرها السلبي على التنمية الآقتصادية في العراق .

□ هدف البحث:

1- واقع حال حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق والآجراءات المتخذة لآستغلال هذه المشاريع .

2- الوقوف على أهم المشكلات التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق نتيجة تقليص دورها في السنوات الماضية .

3- تقدير مدى تأثير هذه المشكلات على ناتج القطاع الصناعي وعلى التشغيل .

4-اقتراح السبل والآجراءات للحد من المشكلات التي تتعرض لها هذه المشاريع .

□ أسلوب التحليل ومصادر البيانات :

تم الاعتماد على اسلوب التحليل الوصفي لعرض وبيان المشكلة وللتحقق من فرضية البحث وأهدافة .

النتائج والمناقشة

- مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة :

تعرف منظمة الآمم المتحدة للتنمية الصناعية (الصناعات الصغيرة والمتوسطة) بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ، ويتكفل بكامل المسؤولية بابعادها الطويلة الآجل والقصيرة الآجل ، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10-15 عامل .

بينما ترى لجنة التنمية الامريكية أن تلك المؤسسات تتميز بتغطية رأس المال من خلال شخص واحد أو عدة اشخاص معدودين ، وان الادارة تتم عادة بواسطة المالك لرأس المال ،وأن الموقع لعمل هذه المؤسسات تتم في منطقة محلية واحدة .

وبهدف التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك بعض الدراسات تعتمد على معيارين هما :

1- معيار العمالة : ولقد اختلف المفهوم لحجم العمالة من دولة الى اخرى ففي العراق تم اعتبار عدد 1-9 عمال ضمن المشروعات الصغيرة و10-29 عاملاً للمشروعات المتوسطة[1] . بينما في مصر يتراوح عدد العمال في هذه المنشات بين 10-100 عامل .

2- معيار رأس المال المستثمر في المشروع : فقد حدد البنك الدولي هذا الراسمال بنحو 220الف دولار للمشروعات الصغيرة ، اما في العراق فلا زال التحديد المقرر عام 1982 والبالغ باقل من 100 الف دينار للمشروعات الصغيرة.

_ ألاهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق:

لقد مر النظام الاقتصاد العراقي بمراحل متعددة أثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي فيه وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات التي يفرضها على الاقتصاد العراقي،وغير قادر على مواجهة عمليات اعادة اعمار البنية الانتاجية الاساسية واستغلال موارده الاقتصادية واستعادة طاقته الانتاجية الطبيعية، وبالتالي غير قادرة على بناء مشاريع ذات محتوى تكنولوجي متقدم مما يجعل معدل النمو الاقتصادي يتناقص عن المستوى المطلوب.

من هنا نجد ان الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة(بعد 1964 م)والتي تمثل اكثر من 99 % من صناعات القطاع الخاص،تلعب دورا هاما في توفير فرص العمل وامتصاص نسبة كبيرة من البطالة والتي تجاوزت نسبتها حوالي(30%) واكثر من قوة العمل العراقي، اذ تجاوزت مدينة بغداد هذة النسبة وهي التي تستوعب ما يعادل ثلث سكان العراق[2] ،أذ سنبحث عن دور هذه الصناعات في التشغيل وهو موضوع البحث.

وفي ضوء ذلك لابد من التطرق الى تلك الايجابيات لهذه الصناعات بنقاط مركزة :

1- تعد احد الركائز المهمة في تحسن النمو الاقتصادي وذلك لانها تضمن ان يسير النمو والكفاءة الاقتصادية جنبا الى جنب مع تحقيق المساواة والمشاركة[3]

2- تمثل نسبة كبيرة من اجمالي حجم الصناعات في معظم دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها العراق .

3- تتسم الصناعات وخاصة الصغيرة منها بسهولة التأسيس لعدم حاجتها الى راس مال كبير او تكنولجيا متطورة اضافة الى قدرتها على الانتاج والعمل في مجالات التنمية المختلفة .

4- تساعد على الاستفادة من الموارد والامكانيات المحلية المتاحة ولا تستورد الا نسبة قليلة من مدخلات الانتاج ،بالمقارنة بالصناعات الكبيرة في العراق باعتمادها على حجم كبير من المدخلات والتجهيزات الراسمالية المستوردة.

5- تعتبر وسيلة لآستثمار المواد الاولية ومصدر لتزويد الصناعات الكبيرة بالكثير من أحتياجاتها.

وفي الوقت الذي ما تحوية هذه الصناعات في العراق من ايجابيات تم ذكرها في اعلاه الا انه كما في باقي الدول العربية هناك اثار جانبية لهذه الصناعات يمكن ان نسميها سلبيات بنقاط مكتضبة منها :

اولا : المعوقات التمويلية :

تعد المشاكل المالية من اهم المعوقات التي تحد من انشطة هذه الصناعات ، أذ يتفق معظم الباحثين الاقتصاديين بان الصناعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على التمويل الذاتي وعلى الامكانية المحدودة من المال.ان عدم توفر الموارد المالية تعتبر من المعوقات الرئيسة في تحقيق التنمية لهذه الصناعات أذ يعود سبب صعوبة تقديم المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة الى هذه الصناعات هو توظيف السيولة النقدية المتاحة لديها في حوالات الخزينة والتي تدر فائدة تبلغ 7 % دون اي مجازفة او مخاطر تذكر، أذ بكل الاحوال لم تشكل القروض الممنوحة من قبل المصارف العراقية وبالاخص (الرافدين والرشيد) اللذين يمتلكان ما نسبته 80% من فروع المصارف العراقية العاملة ،الا حوالي 30 % من اجمالي ودائع المواطنيين.واذا رغبت تلك المصارف بمنح القروض المطلوبة لهذة الصناعات فأن الفوائد التي تتحملها هذة الصناعات تشكل عبأ كبيرا عليها، ومن الصعوبات الاخرى التي تتعرض لها عملية منح الاقراض من قبل المصارف وخاصة الحكومية منها هي وضع ضمانات عقارية مشددة من قبل النظام المصرفي وبالتالي عدم توفر الضمان العقاري عند اغلب الصناعات الصغيرة بالاخص مما يحول دون منح القروض او التسهيلات الذي لا يتجاوز في اغلب الاحوال مابين(10-15%) من قيمة الكفالة المالية للزبون.ومما يزيد الامر تعقيدا وجود التقلبات السعرية في سعر صرف الدينار العراقي مما يدفع

المصارف الى اعطاء القروض في الاجل القصير فقط والتي لا تتجـــــــــاوز 3 ســنوات فــي المصارف الحكومية وسنة واحدة في المصارف الاهلية .

ثانيا: المعوقات السوقية :

ان محدودية الحصول على مدخلات انتاجية عالية الجودة والى صعوبة الحصول على المدخلات المستوردة وتعقيد اجراءات الاستيراد بسبب ظروف الحصار الاقتصادي في التسعينات كانت من بين الاسباب التي واجهت اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة ،الى جانب تلك الاسباب ايضا هو ضعف انظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية الى سوء التوظيف والبطالة او الهجرة خارج الوطن ،مما ادى كل ذلك الى ضعف الوضع التنافسي لتلك الصناعات في السوق العراقية .

واخيرا وخلاصة ما ذكر في اعلاة حول الاهميــة الاقتصــادية ،لا شــك ان الصــناعات الصــغيرة والمتوسطة لا تخلو من عيوب او معوقات ولكن تبقى ايجابيتها اكثر من سلبياته حسب راي اغلب الباحثيين سواء على المستوى الدولي عامة او على مستوى العراق بشكل خاص.

ومن بين تلك الايجابيات المهمة هي[4]:

1- تسهم في توظيف جزء كبير من القوى العاملة اذ وظفت نحو 34% من القوى العاملة في الولايات المتحدة الامريكية و71% في اليابان و50% في الفلبين.

2- تسهم بدور فاعل في خلق القيمة المضافة، حيث تسهم المنشات الصغيرة والمتوسطة نسبة 55% من القيمة المضافة باليابان ونحو 39% في شيلي.

3- تشكل المنشات الصغيرة والمتوسطة الجزء الاعظم من حجم المنشات الاقتصادية اذ شكلت في المانيا نسبة 85% و99% في شيلي و90% في الفلبين.

4- اما في العراق فقد بلغ اجمالي عدد العاملين في الصناعات الصغيرة لعام 2005 (36379) أذ بلغت أهميتها النسبية بـــ (96.3%)،اما المتوسطة منها فقد بلغ اجمالي عددالعاملين لنفس العام (1397)[5] وبنسبة(3.65%)،وسنتطرق بشكل تفصيلي عن دور واهمية هذه الصناعات في العمالة بالعراق لاحقا. .

ـ واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة المعاصر في العراق :

أصدرت مديرية الاحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للاحصاء وتكنلوجيا المعلومات تعريفا لكلا الصناعتين الصغيرة والمتوسطة، أذ عرف الصغيرة منها بأنها(المنشأت الصناعية الصغيرة هي منشأت صناعية تعود للقطاع الخاص فقط موزعة على الآنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشأت هو ان عدد العاملين من (1–9) عاملا ،من اجل توفير معلومات وبيانات احصائية وفعلية تبين واقع نشاط هذه المنشأت) وقيمة أقل من مائة الف دينار[6] .بينما عرفت الصناعات المتوسطة منها بأنها(المنشأت الصناعية المتوسطة هي منشأت صناعية التي تعود للقطاع الخاص فقط موزعةعلى الآنشطة الصناعية المختلفة وان المعيار المعتمد في تصنيف هذه المنشأت هو ان عدد العاملين من(10–29) عاملا وقيمة المكائن والمعدات أكثر من مائة ألف دينار) [7] . أذ قام الجهاز المركزي للاحصاء بأجراء اول المسوحات في مسح للمنشأت الصناعية في العراق في العام 1970 م بعده كان مسح في عام 1983م تلاة مسح كان في عام 2001 م وهناك مسوحات للمنشأت الصناعية كان أخرها في عامي 2004 و2005 م على التوالي .حيث تم الاعتماد في المسوحات الاخيرة بدأ من عام 2001م أسلوب العينة في أحصاء المنشأت الصغيرة في حين اعتمد أسلوب العد الشامل في احصاء المنشأت الصناعية المتوسطة والكبيرة .

في ضوء ذلك لابد من معرفة واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق كلا على حده :

اولا : واقع المنشأت الصناعية الصغيرة :

لكي نتمكن من معرفة هذا الواقع لابد من معرفة اعداد هذه المنشأت الصناعية واهميتها النسبية حسب المحافظات واعداد المشتغلين فيها وغيرها من المؤشرات،كمعرفة طبيعة الانشطة لهذة الصناعات أذ نجد ان النشاط الاقتصادي للمنشات الصغيرة في العراق تتسم بسمات الصناعة الحرفية التقليدية التي تركز على صناعة المواد الغذائية وخياطة الملابس وبعض الصناعات المعدنية وصناعة الجلود وغيرها من الصناعات . لذلك سنتناول هذة المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على واقع الصناعات الصغيرة في العراق بشئ من التفصيل.

أ-: اعداد الصناعات الصغيرة :

أذ تم أخذ عينة لعدد المنشأت الصناعية الصغيرة للسنوات (1996 – 2005)م المبينة في الجدول رقم (1) .

جدول رقم(1)

يبين عدد المنشأت الصناعية الصغيرة للسنوات (1996- 2005)م في العراق

السنـــــة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002 *	2003	2004	2005
الصناعات الصغيرة	31439	31040	25136	29467	77167	69090	-	17929	17599	10088

-المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السنوية لاحصاء المنشأت الكبيرة للسنوات المذكورة (996- 1999)م

-المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2006،ص5 .

-* لم يصدر تقرير المنشأت الصناعية الصغيرة لسنة 2002 .

حيث نجد من الجدول اعلاه ان عدد المشاريع الصغيرة خلال الفترة المبينة بالجدول قد بلغ اعلى مستوى له في عام 2000م والبالغ (77167)مشروعا بينما بلغ اوطئ مستوى له في عام 2005 والبالغ(10088)مشروعا.

ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع اعدادها في العام 2000م ربمـــا يعـــود الـــى تطبيـــق بـــرامج الاعفاءات الضريبية في هذه السنة ، والتي كانت قد شجعت الكثير من المستثمرين على التســـجيل للاستفادة من تلك المزايا فضلا عن التحسن النسبي للوضع الاقتصادي نتيجة لتطبيق اتفاقية الـــنفط مقابل الغذاء التي بدأت أثارها بالظهور في العام 1997 م.

ب- التوزيع النسبي للصناعات الصغيرة وعدد المشتغلين فيها حسب المحافظات:

أذ يبين جدول رقم (2) عدد المنشأت والمشتغلين فيها حسب كل محافظة.

جدول رقم(2)

عدد المنشأت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها واجورهم حسب المحافظات لسنة 2005 م

اسم المحافظة	عدد المنشأت	* الاهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	1267	12.5	5000
التأميم	504	4.9	2100
ديالى	678	6.7	2612
بغداد	1181	11.7	4617
بابل	912	9.04	2523
كربلاء	662	6.5	2501
واسط	553	5.44	2317
صلاح الدين	534	5.25	1860
النجف	810	8.02	2820
القادسية	785	7.78	2081
المثنى	414	4.10	1447
ذي قار	620	6.14	2067
ميسان	531	5.26	1583
البصرة	637	6.31	2851
المجموع	10088	100	36379

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات، تقرير المنشاة الصناعية الصغيرة لسنة 2006،ص23

ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق(سليمانية، أربيل، دهوك)والمنطقة الغربية(الانبار).

* تم أحتسابة من قبل الباحث .

نلاحظ من الجدول رقم (2) ان اكثر الصناعات الصغيرة المتمركزة في المحافظات العراقية هي محافظة الموصل بالمرتبة الاولى(12.5%)وتوظف قد بلغ (5000)عامل وتأتي محافظة بغداد بالمرتبة الثانية بنسبة(11.7%) توظف نحو(4617)عامل ومحافظة بابل بنسبة(9.04%)بالمرتبة الثالثة بتوظف بلغ نحو(2523)عامل، بينما جاءت محافظة البصرة بنسبة(6.31%) وتوظف نحوة(2851)عامل.ويعد هذا الترتيب غير منطقي اقتصاديا،ولا يتفق مع الفرضية التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى المعيشة والكثافة السكانية وعدد الصناعات الصغيرة ،أذ من المعروف ان المحافظات الثلاث (نينوى، بغداد ،البصرة) هي اكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية وأفضلها من حيث ارتفاع مستوى دخول الافراد ومستوى المعيشة فضلا عن تركز النشاط الاقتصادي فيها .لكن نجد ان واقع هذه الصناعات يختلف عن ما كان في عام 2001 أذ نجد على سبيل المثال ان محافظة بغداد تتمركز فيها حوالي اكثر من ربع الصناعات الصغيرة بنسبة(27.2%)[8]. وهي توزيع منطقي لعدد هذه المشاريع نسبة الى سكان مدينة بغداد الى بقية المحافظات العراقية ،ويبدو ان سبب هذا التناقص في اعداد المشاريع الصغيرة لعام 2005 م يعود الى الظروف الامنية الصعبة وعدم أستتباب الامن في مدينة بغداد والتي ما زالت تعاني منه والذي ادى بالضرورة الى عدم الاستقرار الامني وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي الذي يحول دون مجازفة اصحاب المشاريع الصغيرة باموالهم او هجرة اغلبهم الى خارج الوطن.وفي النهاية نلاحظ ان مجموع العاملين في الصناعات الصغيرة على مستوى العراق بأستثناء المحافظات الشمالية (سليمانية ،اربيل ، دهوك) والمنطقة الغربية(الآنبار) قد بلغ(36379)عاملا لسنة 2005 م،ان هذا المجموع من العاملين منخفض جدا بالمقارنة مع مجموع العاملين لسنة 2001 م والبالغ(142724)عاملا[9] .وهذا يعود نظرا للتغيرات(المتناقصة) التي طرأت على أعداد هذة الصناعات في سنة 2005 م.

ج- طبيعة النشاط الصناعي وعدد العاملين بها:

بهدف التعرف على واقع الصناعات الصغيرة لابد من معرفة طبيعة الانشطة الصناعية الصغيرة التي تزاولها.الجدول رقم(3) يبين عدد الصناعات الصغيرة واعداد المشتغلين فيها كلا حسب طبيعة النشاط الاقتصادي.أذ سنتناول اغلب هذه الانشطة كالصناعات التحويلية(مواد غذائية) والمنسوجات وصناعة الملابس وصناعة الجلود ومنتجاتها ومنتجات كيماوية ومنتجات معدنية وأخيرا صناعة الاثاث .

جدول(3) يبين عدد المنشأت الصناعية الصغيرة والمشتغلين فيها حسب الصناعة لسنة 2005 في العراق

اسم الصناعة	عدد المنشأت	مجموع عدد المشتغلين	الاهمية النسبية للنشاط %*
مواد غذائية	3722	14833	46.92
المنسوجات	321	570	4.04
الملابس	751	1294	9.46
جلود ومنتجاتها	208	802	2.62
منتجات كيمياوية	138	467	1.74
منتجات معدنية	1524	3844	19.21
الآثاث	1267	2744	15.97
المجموع	7931	24554	100

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات، تقرير المنشات الصناعية الصغيرة لسنة 2006، ص8- 12

* تم أحتسابة من قبل الباحث .

أذ يلاحظ من بيانات الجدول ان انشطة المنشات الصناعية الصغيرة تركزت في بعض الصناعات كصناعة المواد الغذائية التي بلغ عددها(3722)مصنعا شكلت نسبة مساهمة قدرها(46.92%) من مجموع المنشأت المذكورة وتوظف نحو (14833)عاملا ،ثم بعد ذلك تأتي صناعة المنتجات المعدنية والتي بلغ عددها(1524) مصنعا وبنسبة مساهمة قدرها(19.21%) وتوظف نحو(3844)عاملا.بينما تأتي بالمرتبة الثالثة صناعة الآثاث والبالغة (1267)مصنعا وبنسبة(15.97%) وتوظف نحو(2744)عاملا .

ومن هنا يتضح لنا أن العاملين في الصناعات الصغيرة يؤدوا وظيفة اقتصادية من خلال الآنشطة الآقتصادية المتاحة لهذة الصناعات وأمتصاص عدد لا بأس بة من العاطلين عن العمل في أقتصاد العراق .

ثانيا: واقع المنشأت الصناعية المتوسطة :

يمكن بيان دور المنشـــأت الصناعية المتوسطة من خلال نفس المؤشرات التي تم الاعتماد عليها في الصناعات الصغيرة :

1- عدد الصناعات المتوسطة : حيث من ملاحظة الجدول رقم (4) الذي يوضح فيه عدد المنشات المتوسطة للفترة من (1996-2005)م .

جدول رقم (4) يوضح أعداد المنشات الصناعية المتوسطة للفترة من (1996 -2005)م

السنـــــة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الصناعات المتوسطة	125	139	163	171	156	142	80	79	92	76

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،التقارير السـنوية لاحصـاء المنشـأت الكبيـرة للسـنوات المـذكورة (996- 1999)م

المصدر : جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م ،ص2 .

من خلال ملاحظة الجدول رقم (4) يرى الباحث ان اغلب الصناعات المتوسطة كان في سنة1999 م والذي بلغ نحو (171)مصنعا، بينما جاءت سنة 1998 م في المرتبة الثانية والتي كانت قد بلغت نحو (163)مصنعا متوسطا ،وفي سنة 2001 م بلغت اعداد المنشات المتوسطة بنحو(142) مصنعا .ومن الجدير بالذكر نلاحظ ان هناك تقلبات وتناقص واضح في عدد المشاريع في سنة 2001 لغاية سنة 2005 من (156) مصنعا الى (76) مصنعا على التوالي ،ويعود هذا السبب لآمرين ،الاول منه هي فترة الحصار الاقتصادي والممتدة لغاية سنة 2003 م وما فرضتة من حالة الركود الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد غزو الكويت في 2 أب 1990

،أضافة الى اتخاذ الحكومة العراقية لبعض الآجراءات الهادفة الى منع استخدام السلع الداخلة في البطاقة التموينية في الآغراض الصناعية ، كأغلاق معامل الحلويات .كذلك توقف الدعم الحكومي وصعوبة الحصول على الآدوات الاحتياطية للمكائن.السبب الثاني والمتمثلة بتغير نظام الحكم في العراق بتأريخ 10-4-2003 ولغاية 2005 م وما صاحبها من تأزم الوضع الامني سنة بعد سنة وحالة عدم الاستقرار الامني في البلاد الذي أثر وبشكل مباشر بالاقتصاد العراقي ككل فجزء من هذه المصانع قد دمرت نتيجة الحرب واخرى قد سرقة نتيجة الفراغ الامني ،مما جعل كثير من اصحاب هذا المصانع اما الى الهجرة وترك العمل الى خارج البلاد او عدم مجازفتهم في مشاريع جديدة يخسرون بها ليس اموالهم فحسب وأنما ارواحهم ايضا.

ومن ملاحظة جدول رقم (3) و(4) نجد أن الزيادات الحاصلة في أعداد المنشأت الصناعية الصغيرة في سنة 2001م قد وصلت (69090)مصنعا،بينما لم تتجاوز أعداد المنشأت الصناعية المتوسطة نحو(142)مصنعا ، وهذا ينعكس بالضرورة على حجم التشغيل في كلا الصناعتين . وقد يعود هذا الاختلاف في أعداد المنشأت الى تراجع مستوى النشاط الاقتصادي والتضخم في فترة التسعينات الامر الذي ادى الى أن المستثمرين الصناعيين (ذات الصناعة المتوسطة)خسروا الكثير من رؤوس اموالهم وما رافقة من انهيار في الطبقة المتوسطة وصغار المستثمرين . لقد لعب الحصار الاقتصادي ولجنة 661 في مجلس الامن الدولي على عزل الآقتصاد العراقي عن العالم أذ ان هذة اللجنة كانت تذهب سياستها على أن المواد الخام والآولية ونصف المصنعة كان يشير اليها بأنها ذات استخدام مزدوج مما ادى ذلك الى حرمان الكثير من المنشات الصناعية الى الكثير من المدخلات التي تحتاجها ومنها المنشأت الصناعية المتوسطة.

وأخيرا يمكن القول ان المنشأت الصغيرة هي اكثر عددا وانتشارا من المنشأت المتوسطة في وسط وجنوب العراق .

2- <u>التوزيع النسبي للصناعات المتوسطة وعدد المشتغلين فيها حسب المحافظات</u> :

أذ يبين جدول رقم (5) عدد المنشأت والمشتغلين فيها حسب كل محافظة.

جدول(5)

يوضح عدد المنشأت والعاملين حسب المحافظة في المنشأت الصناعية المتوسطة خلال سنة 2005 في العراق

اسم المحافظة	عدد المنشأت	* الاهمية النسبية %	مجموع عدد المشتغلين
نينوى	2	2.36	31
التأميم	13	17.10	177
ديالى	14	18.42	193
بغداد	17	22.36	346
بابل	15	19.73	396
كربلاء	1	1.31	6
واسط	0	0	0
صلاح الدين	4	5.26	52
النجف	1	1.31	17
القادسية	0	0	0
المثنى	0	0	0
ذي قار	0	0	0
ميسان	0	0	0
البصرة	9	11.84	179
المجموع	76	81.28	1397

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م ،ص38 .

ملاحظة: لم يشمل المسح المحافظات الشمالية من العراق(سليمانية، أربيل، دهوك) والمنطقة الغربية(الآنبار)

* تم أحتسابة من قبل الباحث .

نلاحظ من الجدول (5) أنة بلغ مجموع المنشأت لسنة 2005م نحو(76) مصنعا ويعود هذ العدد المتواضع الى عدم مساهمة بعض المحافظات (واسط ،القادسية ،المثنى ،ذي قار ،وميسان) في الصناعات المتوسطة ويبدو السبب في ذلك يعود الى أنه مستثمري هذه المحافظات يميلون الى الصناعات الصغيرة لآنها لا تحتاج الى اموال كثيرة بالمقارنة مع المنشأت الصناعية المتوسطة.وبلغ مجموع عدد العاملين في هذه الصناعات المتوسطة نحو(1397)عاملا في جنوب ووسط العراق ،وهو عدد قليل بالمقارنة مع اعداد المشتغلين في الصناعات الصغيرة والبالغ بنحو (36379)عاملا لنفس السنة . ونلاحظ ايضا أن عدد المنشأت يتركز في محافظة بغداد بنسبة (22.36%) من مجموع هذه الصناعات والبالغ نحو(17) مصنعا توظف نحو(346)عاملا،بينما جاءت محافظة بابل بالمرتبة الثانية بنسبة (19.73%) من مجموع العدد في هذه الصناعات والتي بلغت نحو(15)مصنعا توظف نحو(396)عاملا .

ومن الجدير بالذكر أن عدد المشتغلين في محافظة بابل يفوق عدد المشتغلين في محافظة بغداد بالرغم من أن عدد المشاريع في محافظة بغداد أكبر من نظيرتها في محافظة بابل،وهو أمر غير منطقي ولا يمكن قبولة وذلك بأعتبار أن عدد المشاريع تتناسب طرديا مع عدد العاملين . ولكن لربما أن الصناعات في بغداد تستخدم تكنلوجيا أكثر تطورا وبالتالي لا تحتاج الى عاملين كالمستخدمة في صناعات بابل .

3- <u>طبيعة النشاط الصناعي وعدد العاملين فيها</u> : سنتناول هذا الموضوع كما تم في الصناعات الصغيرة ،أذ سيتم الاعتماد ايضا على بعض الصناعات المنتشرة في العراق وهذا ما سنلاحظة في جدول رقم (6) الذي يبين عدد المنشأت حسب طبيعة النشاط الصناعي وعدد العاملين فيها لسنة 2005 م.

جدول(6) يوضح عدد المنشأت المتوسطة والعاملين حسب طبيعة النشاط لسنة 2005م

اسم الصناعة	عدد المنشأت	مجموع عدد المشتغلين	الاهمية النسبية للنشاط % *
مواد غذائية	41	878	69.49
المنسوجات	1	23	1.69
الملابس	1	10	1.69
جلود ومنتجاتها	2	33	3.39
منتجات كيمياوية	5	97	8.48
منتجات معدنية	7	94	11.87
الآثاث	2	39	3.39
المجموع	59	1174	100

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م،ص9- 15

* تم أحتسابه من قبل الباحث

ويتبين من الجدول(6) أذ بلغ مجموع عدد المنشأت(59) مصنعا بينما بلغ اجمالي العاملين نحو(1174) عاملا في الانشطة الصناعية المتوسطة المختلفة لسنة 2005 م ،ويلاحظ ايضا أن أكثر المنشأت تمركزا في الصناعات المختلفة هي في صناعة المواد الغذائية والتي كان قد بلغ عددها نحو(41) مصنعا بدليل ان الاهمية النسبية من مجموع الصناعات المختلفة كانت بنسبة(69.49 %) وهي تمثل تقريبا ثلثي الصناعات المتوسطة المتبقية ،وهذا قد يعود الى وجود طلب كبير على الاغذية من قبل المستهلكين اكثر من بقية الصناعات الاخرى .وأما من ناحية دورها في التشغيل فأنها توظف نحو(878)عاملا،وهي تمثل عدد جيد بالمقارنة مع بقية اعداد

المشتغلين في الصناعات الاخرى .تليها بالمرتبة الثانية المنتجات المعدنية حيث بلغ عددها نحو(7) مصنعا توظف نحو(94) عاملا.الا انه نجد في صناعة المنتجات الكيمياوية توظف(97)عاملا بعدد نحو(5)مصنعا ،ويبدو ان هذا الاختلاف في عدد المشتغلين غير منطقي بأعتبار ان عدد المنشأت يتناسب طرديا مع عدد المشتغلين ،ولكن قد يعود سبب هذا الاختلاف الى أن صناعة المنتجات المعدنية تتطلب مكائن وتكنولوجيا حديثة متطورة .

ولا شك من ملاحظة الجدوليين (3)و(6) على التوالي نجد أن مجموع حجم العمالة في انشطة الصناعات الصغيرة المختلفة تبلغ(24554)عاملا وهي اضعاف حجم العمالة في ألانشطة المتوسطة والتي بلغت(1174)عاملا ،بمعنى اخر ان هناك امكانية اوسع للآنشطة الصناعات الصغيرة لآمتصاص اكبر عدد ممكن من البطالة .

دور المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تقليص مشكلة البطالة في العراق :

بالبداية لابد من معرفة مفهوم البطالة **Concept of Unemployment** والتي تعني(ظاهرة أختلال التوازن في سوق العمل ،بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم أنه راغب وقادر على القيام بالعمل [10]).

أذ يمكن قياس معدل البطالة **Unemployment Rate** = عدد المتعطلين عن العمل / القوى العاملة(العاملون+العاطلون عن العمل)

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد العراقي يعتمد على الاستيراد بنسبة تجاوزت 80% ويتميز بقلة الرسوم الكمركية الامر الذي حول الاسواق العراقية الى مكان رائج للشركات العالمية في كافة المجالات،ويشكل قطاعا الغذاء والملابس النسبة الاكبر في عموم الاستيراد، لذلك أن من بين أهم ألاسباب في أرتفاع نسبة البطالة في العراق هي سياسة ألاغراق المستمرة والدائمة بالسلع في الآسواق العراقية ألآمر الذي أدى الى أيقاف أكثر من ألفي معمل ومصنع ، وعلى الرغم من قيام الحكومة بتوفير فرص عمل ل(365000)في موازنة سنة 2007،الا أن هذا الإجراء لم يحقق هدفه بسبب ارتفاع البطالة ما بين (30-40%) من قوى العمل في العراق [11] .أذ ارتفعت نسبة الآستيراد في السنوات الآربع الاخيرة بشكل كبير في كافة القطاعات الاقتصادية أذ بلغت قيمة

ألاستيراد نحو (44,424) مليار دولار في عامي 2005 و2006م .ومن جانب أخر ساهم الارهاب في زعزعت الوضع الامني حيث يستهدف الارهاب بأستمرار الاسواق العامة في العاصمة بغداد وبقية المدن العراقية بهدف نشر الكساد في البضائع،أذ تعرض سوق الشورجة والذي يعتبر من الاسواق التجارية الاولى الى 12 عملية انفجار ارهابي خلال سنة واحدة ذهب خلالها المئات من المواطنيين واغلبهم من باعة الارصفة والحمالين واحرقت اطنان من السلع والمحلات التجارية ،وبالتالي كل هذا يؤدي بالضرورة الى ارتفاع نسبة البطالة في العراق.

ولقد أكدت نتائج التقرير المسح الرابع لسنة 2006 م أن الارتفاع في البطالة قد بدأ بالآنخفاض من (17.9%) في سنة 2005 الى(17.5%) في سنة 2006 م في كلا الجنسين[12]، كما أكدت النتائج ارتفاع معدل البطالة في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية حيث شكلت نسبة (16.2%) في المناطق الحضرية و(13.2%) في المناطق الريفية .ولوحظ ايضا أن معدل البطالة في ألاناث والذي بلغ نحو(22.7%) أكبر من معدل البطالة في الذكور والذي شكل نحو(16.2%) . أما على مستوى المحافظات فقد تجاوزت(27%) في محافظة ذي قار في كلا الجنسين وشكلت محافظة الموصل(27.5%) تليها محافظة المثنى بنسبة(23%) وهي بذلك تسجل اعلى المعدلات في العراق .ولقد سجلت أخفض معدل للبطالة من بين المحافظات هي محافظة كركوك والتي شكلت نسبة(8%) شكلت معدل الذكور فيها نسبة (6.4%) وبين الآناث نسبة (13%) .

ونلاحظ أن الانخفاض في معدل البطالة متواضعا أذا ما قورن مع دول مجاورة لا تملك موارد أقتصادية كما يملكها العراق كالاردن مثلا أذ يبلغ معدل البطالة الرسمي في الاردن نحو(15.5%) لسنة 2005 .وفي ضوء هذه النسب لمعدلات البطالة في العراق الصادرة من جهات رسمية معتمدة بالدولة تعتبر هذة المعدلات مؤشر خطر للغاية ولابد من المسؤولين بالدولة من وضع خطط وسياسات اقتصادية مدروسة لمعالجة هذا المرض الاجتماعي الفتاك والخروج من هذا المأزق الذي صار عبأ ثقيل على الاقتصاد الوطني ،ولا يتحقق ذلك ألا بالاعتماد ولو جزئيا بالتوسع بالصناعات الصغيرة والمتوسطة .

ولآجل توضيح دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة بحل جزء من مشكلة البطالة بالعراق فأن الجدولين(7) و(8) يبين فية عدد المشتغلين في كلا الصناعتين خلال السنوات(2000-2005)م تمثل مؤشر ايجابي على امتصاص جزء من البطالة والذي تم اصدارة من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،وقد تم أدخال مؤشرات هامة اخر بالاضافة ألى عدد المشتغلين كقيمة الانتاج الاجمالي .

جدول(7) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشأت الصناعية الصغيرة للسنوات(2000-2005)م في العراق

المؤشـــــــــــــــرات	2000	2001	2002*	2003	2004	2005
عدد المنشـــــــأت	77167	69090	-	17929	17599	10088
عدد المشتغلـــــــين	164579	142724	-	50207	64338	36379
أجور المشتغلين(بالآف الدنانير)	44251132	33627998	-	31367004	67704143	55809507
قيمة الانتاج الاجمالي(بألآف الدنانير)	482235777	469607969	-	413729835	815977845	658655361

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية الصغيرة لسنة 2006م ، ص 5 .

- لم يصدر تقرير المنشأت الصناعية الصغيرة لسنة 2002 .

نلاحظ من الجدولين (7) أن عدد العاملين قد شهد تذبذبا ملحوظا خلال السنوات(2000-2005)م ،حيث وظفت الصناعات الصغيرة أعلى عدد لهم في سنة 2000 والبالغة نحو(164579) عاملا ،وقد جاءت سنة 2005 لتوظف الصناعات الاقل عددا بالعاملين والتي بلغت نحو(36379)عاملا .

أما بالنسبة لقيمة الانتاج الاجمالي في الصناعات الصغيرة فقد سجلت قيمة الانتاج تذبذبا واضحا خلال السنوات(2000-2005)م فقد سجلت سنة 2004م اعلى قيمة له بمقدار(815.977.845)دينارعراقي بينما بلغ أقل قيمة له في سنة 2003 م بنحو(413.729.835)دينار .

جدول(8) خلاصة نتائج الاحصاء الصناعي للمنشأت الصناعية المتوسطة للسنوات(2000-2005)م

المؤشـــــــــــــرات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المنشـــــــأت	156	142	80	79	92	76
عدد المشتغلـــــــين	2276	2123	1237	1407	1668	1397
أجور المشتغلين(بالآف الدنانير)	901.3	924.1	689.6	1329.3	2593.5	2721.5
قيمة الانتاج الاجمالي(بألآف الدنانير)	14513.7	21995.8	10272.1	11801.3	23670.8	24348.6

المصدر: جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، تقرير المنشأت الصناعية المتوسطة لسنة 2006م ، ص2 .

ويبدو أن سنة 2000 هي الآكثر حظا للعاطلين عن العمل في التوظيف في الصناعات المتوسطة كما هو الحال في الصناعات الصغيرة وهذا يتناسب طرديا مع حجم الصناعات في هذه السنة ،أذ بلغت في المتوسطة نحو(2276)عاملا بينما جاءت سنة 2002 الاكثر سوأ واقل عددا للعاملين أذ بلغت في الصناعات المتوسطة (1237)عاملا ، وقد يلاحظ القارئ الكريم ان سنة 2005 بلغ عدد العاملين نحو(1397)عاملا بالرغم ان في هذة السنة ذاتها سجلت أقل عددا بالمنشات مقدارها (76) مصنعا وهذا الرقم من عدد العاملين لا يتناسب مع حجم المصانع لسنة 2005 . ومن الجدير بالذكر ان سنة 2005 كانت الاسوء حظا في تشغيل العاطلين عن العمل في كلا الصناعتين وبألاخص الصغيرة منها كما مبين في جدول رقم (7) .ومن بين اهم الاسباب في ذلك هو أولآ بداية تردي الوضع الامني في العراق وبالاخص في الوسط والجنوب وثانيا زيادة الاستيراد للسلع والتي اصبحت تنافس السلع المصنعه محليا في الجودة والانتاج والسعر مما ادى وبشكل منطقي الى أغلاق الكثير من المصانع وبألاخص المتوسطة منها نظرا لما تتطلبة الاخيرة من رؤوس اموال كبيرة بالمقارنة مع المنشأت الصغيرة الامر الذي يجعلها عاجزة عن تحقيق أرباح مقنعة في ظل المنافسة الآجنبية للسلع المستوردة من جانب ومن جانب أخر عدم وجود سياسة أقتصادية صريحة لحماية السلع المحلية وبالتالي تسريح عدد لا بأس به من العاملين في تلك الصناعات ومن ثم هجرة أغلب المستثمرين وأصحاب المعامل الى الدول المجاورة لتشغيل اموالهم بمشاريع مربحة .

أما جدول(9) فأنة يشير الى الاهمية النسبية لعدد المشتغلين في المنشأت الصناعية الصغيرة كمؤشر مهم لمعالجة البطالة في العراق وكأنموذج لبقية الصناعات في القطاع الصناعي .

جدول رقم (9) الاهمية النسبية لعدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة للسنوات (2000-2005)م في العراق

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة	164579	142724	-	50207	64338	36379
عدد المشتغلين في الصناعات المتوسطة	2276	2123	1237	1407	1668	1397
الآهمية النسبية لعدد المشتغلين للصناعات الصغيرة %	98.63	98.53	-	97.27	97.47	96.30

المصدر: تم أحتسابه الجدول من قبل الباحث .

أذ يرى الباحث ان سنة 2000 هي أعلى نسبة مساهمة سجلت للصناعات الصغيرة في التشغيل كانـــــــــــت(98.63%)من القوة العاملة في القطاع الصناعي بأفتراض انه يتكـــــــــــون من(الصناعات الصغيرة +الصناعات المتوسطة) بينما كانت أقل نسبة مساهمة لها في سنة 2005 م والتي بلغت(96.30%) من القوة العاملة في القطاع الصناعي الخاص.
ويبدو واضحا أن سبب هذا الآنخفاض في نسبة المساهمة لسنة 2005 في العمالة كما ذكرنا في أعلاة يعود الى الاسباب الآمنية التي يمر بها البلد والتي ما زالت تنخر في الاقتصاد العراقي ليس على مستوى القطاع الصناعي فحسب وأنما على مستوى القطاعات الاقتصادية الآخرى.

ولكن رغم ذلك يتضح لنا مدى اهمية المشاريع الصناعية الصغيرة للقوى العاملة.لذلك لابد من توسيع هذه الصناعات لتستوعب عددا اكبر من الشباب والشابات العاطلين عن العمل والذين لديهم الرغبة للعمل .

الاستنتاجات

1- من قراءة واقع الصناعات بالعراق نجد أن الصناعات الصغيرة اكثر عددا وانتشارا من الصناعات المتوسطة أذ بلغت اكثر عدد لها في سنة 2000 نحو(77176) مصنعا صغيرا بينما بلغت المتوسطة في سنة 2000 نحو(156)مصنعا متوسطا.وقد يعود ذلك لصغر حجم راس المال وسهولة الاساليب الانتاجية المستخدمة فيها وسرعة الدورة الربحية في الصغيرة.

2- انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة بشكل خاص بعد سنة2003.ويعود هذا الانخفاض في الصناعات الى الاوضاع الامنية المتردية الذي ينعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي ،وايضا الى سياسة الآستيراد العمياء المنافسة للصناعة(سياسة الآغراق العكسي) المحلية،كما لايمكن قيام هذه الصناعات الا في ظل الحماية الكمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال أستيراد فقط المواد الاولية التي لا يمكن انتاجها محليا .

3- نلاحظ أن عدد المشتغلين في الصناعات الصغيرة أخذ يتناقص في سنة 2005 عما كان عليه في سنة 2000 حيث بلـــــــــغ(36379) عاملا لسنة 2005 مقارنة بسنة 2000 والبالغة نحو(164579)عاملا ،اي بفارق كبير مقدارة(128200) عاملا ويعود سبب ذلك الى سوء الظروف الآمنية وعدم أستقرار البلد مقارنة بسنة 2000 .

4- بلغت قيمة الآنتاج الاجمالي للمنشأت الصناعية الصغيرة في سنة 2005(658655361) ألف دينار وهي أكثر قيمة من سنة 2000 والبالغة(482235777) ألف دينار . وهو أمر لايمكن قبولة لآن الواقع الاقتصادي بالعراق في سنة(2000-2005) يشير الى عكس ذلك .وكذلك نفس الحالة لقيمة الانتاج الاجمالي للصناعات المتوسطة ،ويعزى الجهاز المركزي للآحصاء سبب ذلك الى رفع الكفاءة الانتاجية في عام 2005 بالرغم من قلة عدد المنشأت المشمولة .

5- وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة بأعلى نسبة لها خلال السنوات(2000-2005) في أجمالي التشغيل في القطاع الصناعي الخاص بنسبة نحو (98.63%) في سنة 2000.

6- ان المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة مهمة في اقتصاد الدول ذات المستويات العالية من التعليم ومعدلات منخفضة للتضخم والانفاق المالي المتوسط وتكون اقل اهمية مع الدول ذات الاقتصاد المفتوح والسياسات المشوهه واتساع البطالة .

التوصيـــــــــات

أن تنمية الاقتصاد العراقي يتطلب في جزء كبير منة ألاعتماد على برنامج سياسي صحيح لتطوير ودعم المنشأت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ،حيث أن الدول المتقدمة والنامية تسعى لنشر هذه الصناعات على نطاق واسع حسب توفر الموارد الطبيعية والبشرية .ومن بين تلك المقترحات التي يوصي بها البحث وهي في خمس محاور منها :

1- نظام التمويل: من خلال أعتماد برنامج لتمويل وأقراض المستثمرين الصناعيين في الصغيرة والمتوسطة بشروط ميسرة للتسديد من قبل المصارف الصناعية والتجارية بالشكل الذي يؤدي الى الحصول على افضل أنتاجية وجودة.

2- نظام قانوني: من خلال وضع قوانين كمثيلتها في الدول المتقدمة هدفها حماية وتوجية وتطوير تلك الصناعات. وأعتماد تشريعات واجراءات بناءة في حماية المنتج المحلي من المنتج الوارد من الخارج وأعفاء هذه الصناعات من الضرائب والرسوم بهدف تشجيع المستثمرين.

3- نظام ألآرشاد والتدريب: تدريب وتأهيل العاملين في الصناعات من خلال مراكز ومعاهد التدريب التابعة للدولة بأجور مخفضة او مجانية .وكذلك أرشاد المستثمرين لآختيار المشاريع الصناعية التي تتناسب مع الواقع الصناعي وتحقق شروط الجدوى الاقتصادية .

4- نظام التسويق : دعم هذه الصناعات من خلال فتح اسواق جديدة لمنتجات الصناعات، وبأعتبار أن الاعلان والدعاية والترويج احد وسائل التسويق لابد من تخفيض كلفتها على المنتجين.كذلك أقامة معارض دولية لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة بهدف معرفة حاجة الاسواق المحلية والدولية.

5- كل هذه المقترحات من شأنها ان تعمل على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التعميم والانتشار السريع الذي ينعكس وبشكل ايجابي ومباشر على تقليص حجم العاطلين عن العمل بشكل ملحوظ وعلى زيادة حجم قيمة الانتاج الاجمالي وبالتالي المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد.

المصـــــــــادر

1- د. ستار جبار، معالجة مشكلة البطالة، مجلة العرب والمستقبل، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي/العدد9،8 ايلول 2004، ص8 .

2- وزارة التخطيط ، تقرير حول نتائج مسح التشغيل والبطالـــة لســـنة 2003 م، بغـــداد،كانون الثاني، 2004 ص6.

3- منتدى البحوث الاقتصادية 2000 ، القطاع غير الرسمي، المنشأت الصغيرة والمتوسطة فـــي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، مقترح للبحث المقارن، القاهرة ، 2000 م.

4- د.ستار جبار ، معالجة مشكلة البطالة ،مصدر سابق، ص8.

5- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات،تقريرا المنشات الصـــناعية الصغيرة والمتوسطة لسنة 2005، تشرين اول 2006 ، ص2 وص1 على التوالي .

6- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات،تقرير المنشـــات الصـــناعية الصغيرة ، لسنة 2005، تشرين اول 2006، ص1 .

7- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات، تقرير المنشات الصناعية المتوسطة، لسنة 2005، تشرين اول 2006 ،ص1.

8- د.الربيعي، فلاح خلف، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق ...الواقع والآفاق،مجـــــلة علوم أنسانية، العدد28، مايس، 2006، على الموقع الالكتروني
http://www.ulum.nl/b109.htm

9- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولجيا المعلومات، تقرير المنشات الصـــناعية الصغيرة ، لسنة 2005، تشرين اول 2006، ص5 .

10 - د.حسين، مجيد علي ، د.سعيد، عفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الاولى 2004 ،بيروت- لبنان،ص327-328 .

11- كبة، سلام ابراهيم عطوفة، عراق الغد ، عراق التنمية البشرية المستدامة –القسم الثالث، بتأريخ12-12-2007،وعلى الموقع الالكتروني .
http://www.iraqoftomorrow.org/wesima_articles/civil_studies-20071212-50971.html

12- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للآحصاء وتكنولوجيا المعلومات،تقرير المسح الرابع للتشغيل والبطالة بين السكان بعمر 15 سنة فأكثر لسنة 2006 م

.....